

## المحاضرة الرابعة والعشرون: الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية

إنّ نهاية الحرب العالمية الثانية كشفت عن الوجه الوحشي الذي ظهرت به فرنسا في الثامن ماي 1945، مما زاد الجناح الثوري في حزب الشعب إصراراً على الحل العسكري، وأدّى ذلك إلى توسيع الهوة بينه وبين من لازال يطمح في التعايش في أمن وسلام مع فرنسا<sup>1</sup>.

### أولاً: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية<sup>2</sup>:

في الواقع تعود جذور الانقسام داخل الحركة إلى المؤتمر الأول المنعقد في 23 أكتوبر 1946 حول مسألة المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 نوفمبر 1946، و ضلت في الحقيقة خلاقات داخلية لم تصل إلى حد تجميد نشاط الحزب، لكن هناك جملة من العوامل المتعاقبة أدت في النهاية إلى تفجير الحركة، ولعل أبرزها كان الأزمة البربرية، اكتشاف المنظمة الخاصة، قضية انفراد مصالي الحاج بالقيادة، و أخيرا مسألة الفصل في خيارات الحزب.

ففي مؤتمر 23 أكتوبر 1946 انقسم الأعضاء إلى جناحين، الأول يدعوا إلى المشاركة في الانتخابات ومواصلة العمل القانوني وهو توجه مصالي الحاج، والثاني ينادي بإنشاء تنظيم عسكري وهو جناح الأمين دباغين، وحسين لحول، وعمر أوصديق، والطيب بولحروف الذين فضلوا الانسحاب من المؤتمر، وشارك الحزب في انتخابات 10 نوفمبر 1946 وفاز بـ05 مقاعد في البرلمان الفرنسي، وحدث هناك انقسام آخر بين مؤيد لمشاركة النواب الـ05 في جلسات البرلمان وبين معارض لذلك، واتفق الطرفان أخيرا على قرار المشاركة.

لكن المعارضين لقرار المشاركة في الانتخابات كانوا قد بدؤوا فعلا في حملة واسعة لعرقلة تصرف القادة في أموال الحزب، وانشؤوا لجنة خاصة لمتابعة عمل الحزب، واتهموا مصالي بالتخلي عن بعض المبادئ الموجودة في حزب شمال إفريقيا، رغم أن الطرفان اتفقا على عقد مؤتمر للخروج بموقف موحد.

### 1) المؤتمر الأول لحركة إ.ح.د وبداية الانقسام:

تم عقد المؤتمر الأول للحركة بتاريخ 15 فيفري 1947، وبدلا من توحيد المواقف تجسدت الخلافات فعليا بظهور 03 مجموعات قوية داخل الحزب:<sup>3</sup>

- الجناح الأول: ينادي بالعمل القانوني في إطار حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو جناح مصالي الحاج، وعمراني سعيد، ومصطفاوي شوقي.

<sup>1</sup> فاطمة بومعراف، مرجع سابق، ص 144.

<sup>2</sup> محمد شمبازي، مرجع سابق، ص 01.

<sup>3</sup> محمد شمبازي نقلا عن: صالح فركوس، مرجع سابق، ص 416.

- **الجناح الثاني:** وهو جناح مؤيد للعمل العسكري وهو جناح الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، مبارك فيلاي، عمر أوصديق، بناي واعي، ولد حمودة، سعيد اكلي، وهي مجموعة غير متجانسة وتضم العديد من وجوه الحركة البربرية.

- **الجناح الثالث:** وينادي بمواصلة العمل السري الذي باشره حزب الشعب المحل، وهو جناح أحمد بوده.

وفي هذا المؤتمر تم انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب، وحسين لحول أمينا عاما، وإنشاء منظمة عسكرية تحت إشراف الحزب توجيهها وتمويلها، مهمتها الإعداد للعمل المسلح مستقبلا، وأسندت مهمة تنظيمها للمناضل لمحمد بلوزداد<sup>1</sup>، وفي الحقيقة أن جناح العمل الثوري قد خرجوا منتصرين من هذا المؤتمر لأن مصالي الحاج لم يكن متحمسا للعمل الثوري في تلك المرحلة.

ويؤكد عبد الرحمان كيوان بأن تصميم الهيكل التنظيمي للحزب بجناحين: جناح علني نظامي تمثله حركة انتصار الحريات الديمقراطية وجناح سري بواسطة المنظمة الخاصة، كان من اقتراح حسين لحول، وبذلك شكلت سنة 1947 مرحلة جديدة من حياة الحزب، و تزايدت نشاطاته ومهامه حيث أصبح مدعما من قبل الجماهير الشعبية، ومهيكلًا بجهاز سياسي فعال يستطيع من خلاله تحقيق أهدافه. على الرغم من أن برنامج حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وفي العديد من محطاته لا يختلف كثيرا عن المطالب التي احتواها برنامج نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب<sup>2</sup>.

غير أن هذه الانقسامات بدأت تخرج إلى العلن بعد اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 18 مارس 1950، حيث رفض أعضاؤها فكرة انفراد مصالي الحاج بالقيادة وحق الفيتو، وبعد رفض هذا الأخير المشاركة في انتخابات 17 جوان 1951 استقال عدد من أعضاء اللجنة المركزية من أمثال مصطفىوي، شنتوف، عمراني، والحاج شرشالي احتجاجا على المقاطعة، واستقال أيضا حسين لحول من الأمانة العامة في مارس 1951، وخلفه بن يوسف بن خدة، وفي خضم هذه الأحداث قامت فرنسا في 14 ماي 1952 بنفي مصالي الحاج ولم يعد إلى الجزائر منذ ذلك التاريخ...

## (2) تأسيس المنظمة الخاصة (O.S) : L'Organisation Spéciale

ظهرت المنظمة الخاصة خلال المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد يومي 15-16 فيفري 1947، وهي منظمة شبه عسكرية، هدفها تدريب الأفراد واقتناء السلاح، بالرغم من معارضة مصالي الحاج للعمل العسكري في ذلك الوقت، وأسندت قيادة المنظمة الخاصة لمحمد بلوزداد، وبعد وفاته خلفه الحسين آيت احمد الذي تم إبعاده هو الآخر في ديسمبر 1949 بسبب الأزمة البربرية وخلفه بن بلة، ونجحت المنظمة في رفع عدد مناضليها إلى ألفي شخص، ومن ابرز ما حققته المنظمة حادثة

<sup>1</sup> فاطمة بومعروف وآخرون، مرجع سابق، ص 144.

<sup>2</sup> منال شرقي، " أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتأثيرها على اندلاع الثورة التحريرية"، مذكرة ماستر، ( كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة-، 2013)، ص 47.

السطو على بريد وهران في 05 افريل 1950 والاستيلاء على 3170000 فرنك فرنسي قديم، بعد عملية محكمة تولها محمد خيضر، سويداني بوجمعة، و بلحاج بوشعيب.

لكن السلطات الفرنسية استطاعت كشف خيوط هذه المنظمة بعد حادثة تبسة في 18 مارس 1950، والراجح أن عبد القادر خياري، المستقبل من الحركة، هو الذي تولى وشاية المنظمة إلى السلطات الفرنسية بعد محاولة زيغود يوسف وجماعته تأديب هذا الأخير ، ومن ابرز انعكاسات هذه الحادثة، إلقاء القبض على 363 مناضل من بينهم زيغود يوسف، احمد بن بلة، وعبان رمضان وغيرهم<sup>1</sup>.

### (3) الأزمة البربرية داخل حركة إ.ح.د:

تعود جذور المشكلة البربرية إلى سنة 1946، حيث برز بشكل واضح نفوذ العناصر اليسارية المنحدرة من أصول قبائلية داخل الحركة، واستطاعت هذه العناصر السيطرة على اللجنة المركزية وعلى خلايا الحزب بفرنسا، ومن ابرز هذه العناصر واعلي بناي وعمر ولد حمودة، وبشكل خاص رشيد علي يحي الذي تمكن بدعم من واعلي بناي من أن يصبح عضوا باللجنة المركزية- الذي تربطه به علاقة قرابة- في نوفمبر 1948 ، ثم رئيسا لتحرير جريدة "النجم" مستغلا أعمدها للترويج لأفكاره اللائكية<sup>2</sup> وبادر اليساريون إلى إنشاء حركة شعبية للبربرية بعد سيطرتهم المطلقة على فدرالية الحزب في فرنسا، وافر أعضاء الفدرالية بأغلبية 28 صوتا من جملة 32 استخدام القوة ضد اللجنة المركزية.

عارض السيد رشيد علي يحي فكرة جمع التبرعات لفلسطين، و ذلك بالرغم من قرارا الحزب الزامي بمساعدة الفلسطينيين<sup>3</sup>.

وفي شهر أفريل من عام 1949 جاء رد الفعل من قيادة الحزب، حيث قررت حل فيدرالية الحزب بفرنسا و عزل رشيد علي يحي من رئاسة تحرير جريدة " نجم الجزائر " التي كان يستعملها كمنبر للتتكلم للجزائر العربية الإسلامية. كما قررت قيادة الحزب عزل قادة الحركة البربرية و إبعادهم عن الحزب، و لم يسلم من هذا التطهير إلا السيد آيت أحمد الذي دافع رئيس الحزب عن بقاءه في اللجنة المركزية، إلا أنه تقرّر إبعاده من رئاسة المنظمة السرية للحزب، و حل بن بلة محله في شهر ديسمبر 1949 و في الوقت نفسه فقد عين الحزب ثلاث شخصيات وطنية كلهم يتكلمون القبائلية، على رأس فدرالية الحزب بفرنسا و طلبت من السادة: راجف بلقاسم، وسعدي صادق، وشوقي مصطفاوي، أن يقوموا بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا. كما قام كريم بلقاسم من جهة بالقضاء على جميع المعارضين لمصالي و قيادته في بلاد القبائل وذلك محافظة على وحدة الحزب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر. الجزء الأول، مصر: اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 179.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 165-171.

<sup>3</sup> منال شرقي، مرجع سابق، ص 52.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 52.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الأزمة البربرية تولت الدور الأساسي فيها عناصر قبائلية من أمثال راجف بلقاسم، كريم بلقاسم، مصطفى شوقي، و سعيدي صادق، ضمن إستراتيجية مدروسة من قيادة الحزب<sup>1</sup>.

#### (4) المؤتمر الثاني وتكريس الانقسام<sup>2</sup>:

انعقد في الفترة ما بين 04-06 افريل 1953 في مقر الحزب بشارع شارتر سابقا، وفي غياب مصالي الحاج الذي كان في منفاه بـ: **Niort** بفرنسا، استولى الجناح اليميني فعليا على هياكل الحزب، وسحبت اللجنة المركزية اقتراح الرئيس حول الأمين العام الجديد حتى جويلية 1953، حيث عرض مصالي الحاج الاختيار بين ثلاث شخصيات لمنصب الأمين العام وهم احمد مزغنة، بن يوسف بن خدة، و حسين لحول، على أن يختار الفائز منهم مجموعة عمل تتناسبه، و انسحب حسين لحول حتى يبقى منسجما مع قرار استقالته، وبعد جولتين من التصويت فاز بن خدة بمنصب الأمين العام، واختار للعمل معه السادة حسين لحول، عبد الرحمان كيوان، السيد علي عبد الحميد، وفروخي، وهذا يعني في الحقيقة انقلابا على مصالي الحاج، لان بن خدة أقصى العناصر المقربة من مصالي، وعلى رأسهم احمد مزغنة ومولاي مرياح واحمد بوده<sup>3</sup>، كما أن لجنة الترشيحات كانت قد أقصت قبل ذلك السادة مبارك فيلالي، عيسى عبدالي، ومحفوظي الذين تبني ترشيحهم شخصيا.

وباختصار فان جناح مصالي أصبح يمثل أقلية صغيرة داخل الحركة، وحتى أنصار المنظمة الخاصة لم يكن لهم إلا تمثيل ضعيف في اللجنة المركزية، أما السيطرة الفعلية فكانت للجناح اليميني الذي تولاه لحول وكيوان والسيد علي عبد الحميد، وكانوا يهدفون إلى العمل القانوني والتنافس على المناصب السياسية عن طريق المشاركة في الانتخابات، و كذا التخلص من العناصر اليسارية التي كانت تسعى إلى مباشرة العمل العسكري.

وللخروج من هذا المأزق، طلب مصالي الحاج من اللجنة المركزية-متجاوزا بذلك المكتب السياسي والأمانة العامة- سلطة مطلقة لتقويم ما سماه بالاعوجاج، لكن هذه الأخيرة قررت في شهر سبتمبر 1953 رفض السلطة المطلقة، رغم أن الأمين العام قدم اقتراحا بعقد مؤتمر جديد لتنظيم صفوف الحزب في أكتوبر 1953، وهو الاقتراح الذي رفضه مصالي، وعندما زاره حسين لحول في منفاه بـ "نيور" لتدارس المسألة، رفض مصالي أن يستقبله.

وابتداء من 27 ديسمبر 1953 انتقل الصراع بين المركزيين والمصاليين إلى القاعدة، واستطاع مصالي الحاج تجنيد مختلف قسّمات فدرالية الحزب في فرنسا إلى جانبه، وأعلن عن تأسيس لجنة **"الإنقاذ العام"** داعيا إلى التخلص من "الباشاوات" وتطهير الحزب من المنحرفين عن النهج الثوري،

<sup>1</sup> محمد شمبازي، مرجع سابق، ص 03.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

♦ تقع في وسط غرب فرنسا.

<sup>3</sup> محمد شمبازي، مرجع سابق، نقلًا عن: سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 328.

وبالرغم من محاولات الوفود التي تعاقبت على زيارة مصالي في منفاه، إلا أن هذا الأخير كان رافضاً تماماً لفكرة العمل مع اللجنة المركزية<sup>1</sup>.

ورغم أن اللجنة المركزية قد قررت في 28 مارس 1954 منح سلطة مطلقة لرئيس الحزب لتنظيم مؤتمر جديد، إلا أنهم رفضوا حضور فعالياته لما انعقد بـ: **هورنو ببلجيكا** فيما بين 14-16 جويلية 1954، وقبل ذلك قام مصالي بتعيين لجنة مؤقتة لتسيير الحزب مشكلة من مزغنة، مولاي مبراح، فيلاللي، عبدلي، ولعجال، وبناءً على تعليماته قامت اللجنة-متجاوزة صلاحياتها كلجنة مؤقتة- بإبعاد عناصر اللجنة المركزية من الحزب، ولما انعقد المؤتمر في غياب المركزيين، تم إقصاء مناضلي اللجنة المركزية والثوريين من كل أجهزة الحزب، وقرر إنشاء "مجلس وطني للثورة" كبديل للجنة المركزية ومكتب سياسي يضمن فقط العناصر الموالية لمصالي، كما طالب المؤتمر باسترجاع الأموال المخبأة عند أعضاء اللجنة المركزية، وردت اللجنة المركزية بعقد مؤتمر استثنائي فيما بين 14-16 أوت 1954 في العاصمة، واتخذوا القرارات التالية:

- التنديد بالمؤتمر الانفصالي المنعقد ببلجيكا.
  - تنحية مصالي الحاج ومولاي مبراح واحمد مزغنة من كل المسؤوليات في الحزب.
- والحقيقة التي أكد عليها الكثير من المنتهين لشأن الحركة الوطنية أن الخلاف بين مصالي الحاج والمركزيين- الذي استمر بدون نهاية- هو خلاف إيديولوجي أكثر منه خلاف شخصي، فمصالي الحاج كان لا يثق في تلك العناصر الشابة المثقفة في الغالب ثقافة فرنسية وكانوا يحبذون العمل السلمي والتنافس على المناصب السياسية، وهو ما يحمل في طياته تراجعاً عن المبادئ الثورية للحزب، وحسب

مصالي، فإن اللجنة المركزية هي التي تخلت عن المنظمة الخاصة، وأنَّ أعضائها- وبشكل خاص عبد الرحمان كيوان- عملاء لعميد مدينة الجزائر جاك شوفاليني.

وفي المقابل كان المركزيين متضايقين من انفراد مصالي الحاج بالقيادة، وان نهجه الثوري قد يقود إلى مجزرة شبيهة بمجزرة 08 ماي 1945، وشنوا حملة واسعة ضد ما أسموه عبادة الشخصية، خصوصاً أن مصالي كان رافضاً لمبدأ الحوار معهم، وكان يتصرف وفق منطق الأب المؤسس الذي لا تناقش قراراته.

وفي الواقع، أن غياب مصالي الحاج عن الساحة الوطنية بفعل عوامل النفي أو السجن، إضافة إلى الدور السلبي الذي لعبه بعض المقربين منه وعلى رأسهم مولاي مبراح، هي عوامل أدت إلى تغليظه وعزله، وقد وصلت الخلافات بين الطرفين إلى حد الاعتداءات الجسدية المتبادلة على بعض المناضلين أمثال بوضياف، بيطاط، ومزغنة، والحقيقة أن بوضياف-ابرز قيادي الجناح الثوري- قد ساهم في ترجيح كفة المركزيين على المصاليين في فدرالية الحزب في فرنسا، وهو ما جعل مصالي يضع

<sup>1</sup> محمد شمبازي، مرجع سابق، نقلاً عن: العربي الزبييري، مرجع سابق، ص 189-192.

الثوريين والمركزيين في سلة واحدة، وطبعاً كانت المخابرات الفرنسية على اطلاع تام بحالة الصراع داخل الحزب، خصوصاً العقيد شيون رئيس المكتب الثاني، و**جاك شوفاليي** عمدة العاصمة.

وبعدما فشلت محاولات مكتب القاهرة بزعامه محمد خيضر وبعض أنصار العمل الثوري في التقريب بين الطرفين، قرر الجناح الأخير إعادة إحياء المنظمة الخاصة استعداداً للعمل المسلح.

إنّ مؤتمر هورنو أكد أن الشعب الجزائري عليه أن ينتزع استقلاله في أقرب الآجال عن طريق الكفاح المسلح، المرتبط بحركة الجماهير وفي 17 أوت 1954، كتب العقيد شوان الذي كان على رأس الاستعلامات العامة في مقدمة النشر السياسية المسلمة إلى الحاكم العام ليونارد: « إن انشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية، يبدو نهائياً فقد وقع الانفصال بين الكتلتين، ولكل واحدة لجنيتها المركزية، وهما يتبادلان التهديد بالوصول إلى استعمال الأيدي. إن كتلة مصالي كانت أكثر وأقرب لانشغالات المناضلين، يمكن أن تغلب رغم البراعة السياسية لأنصار لحوّل». وحسب فرحات عباس فإن سبب النزاع القائم داخل الحزب سنة 1954، كان نتيجة للتباين في التفكير و اختلاف أساليب إدارة الحزب، فكان بين اثني: إمّا التسيير الجماعي، و إمّا السلطة المطلقة لمصالي الحاج، إلّا أن هذه الأزمة أثارت في أوساط المناضلين مجادلات حول المشاكل السياسية الأساسية، وبالخصوص حول سبل الكفاح ووسائله وحول الظروف المواتية للخروج من الكفاح السياسي إلى الكفاح المسلح. وقد استمرت هذه الأزمة إلى غاية نوفمبر 1954 وكوّست داخل الحزب ثلاث نزعات:<sup>1</sup>

**النزعة الأولى:** وتمثلت في المناضلين المناصرين لمصالي الحاج والتي طالبت في شهر جويلية 1954 الرئاسة الدائمة لمصالي مدى الحياة و تخويله جميع السلطات ويدر الحزب ويطرد من يشاء من صفوف الحزب.

**النزعة الثانية:** تضم أنصار اللجنة المركزية، التي قررت أثناء اجتماع عام انعقد في شهر أوت 1954، تعزيز مبدأ التسيير الجماعي كما قررت نزع جميع السلطات من أيدي مصالي الحاج.

**النزعة الثالثة:** إنفتحت حول لجنة تسمى اللجنة الثورية للوحدة والعمل ضمت إطارات المنظمة السياسية و المنظمة الخاصة، و كما يقول فرحات عباس قد أتى داء النزاع بدوائه، وستظهر الأيام بأن ذلك الدواء كان من أنجع الأدوية وأنفعها.

<sup>1</sup> منال شرقي، مرجع سابق، ص 68.